غرفـــة تجـــارة عمـــان

إدارة الدراســـات والتـــدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠٠٩

إعداد

صبـري الخصيـب

نيسان ٢٠١٠

التقرير السنوي لإداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠٠٩

المحتويـــــــات

- الخلاصة التنفيذية.
- الناتج المحلي الإجمالي.
- المالية العامة:
  - الإيرادات والمنح الخارجية.
  - إجمالي الإنفاق.
  - العجز المالي.
  - المديونية الخارجية والداخلية، والقروض الخارجية المتعاقد عليها.
  - التخاصية: الموقف المالي، مصادر عوائدها واستخداماتها.

- التجارة الخارجية:
  - الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
  - السلع المعاد تصديرها.
  - المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).

- المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.
- الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
- الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.
- نشاط بورصة عمان.
- نشاط ميناء العقبة.
- النشاط السياحي.
- نشاط سوق العقار.
- الشيكات المرتجعة.
- التسهيلات الائتمانية.
- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.
- المراجع الرئيسة.

التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام٢٠٠٩

الخلاصة التنفيذية:

لم يكن الاقتصاد الأردني بمنأى عن التحديات التي واجهت اقتصاديات بلدان العالم خلال العام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي ابتدأت منذ الثلث الأخير من العام ٢٠٠٨، فقد شهد الاقتصاد الأردني خلال العام الماضي تراجعاً ملحوظاً في شتى قطاعاته وأنشطته من جهة، وازديادا في مديونيته العامة وأعبائه المالية من جهة أخرى. بينما حقق نمواً محدوداً في بعض الأنشطة التي لم تكن لتشكل أي ركيزة من شأنها تحقيق توازن نسبي بشكل أو بآخر.

وإذا ما قورن أداء الاقتصاد الأردني خلال العام ٢٠٠٩ بما تم تحقيقه في العام ٢٠٠٨، نجد الآتي:

- تراجع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٢,٨%)، بينما بلغت (٦,٦%) و(٥,٦%) خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي.
- انخفاض إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (٤,٥%)، وارتفاع إجمالي حجم الإنفاق بنسبة (١٠%)، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة بنسبة غير مسبوقة بلغت (١١٠%).
- ارتفاع صافي الدين العام بنسبة (١٣%) نتيجة لارتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بنسبة (٦,٢%)، وارتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي بنسبة (١٨%).
- انخفاض إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (١٨%) نتيجة لتراجع حجم الصادرات الوطنية بنسبة (١٩,٤%) وتراجع قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة (٢١,٣%) وكذلك انخفاض قيمة المستوردات السلعية بنسبة (١٧,١%).
- تراجع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (١٥,٩%) نتيجة لانخفاض كل من حجم مناولة المستوردات بنسبة (٨,٧%)، وحجم مناولة الصادرات بنسبة (٢٤,٦%).
- تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بنسبة (١٩,٧%).
- انخفاض مجموع رؤوس أموال الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بنسبة (٣٧,٩%).
- تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة (١,٦%).
- انخفاض حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (٥٢,٤%)، وتراجع كل من القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة (١١,٣%)، وصافي الاستثمار غير الأردني بنسبة (١٠١,٢%).
- تراجع قيمة عائدات القطاع السياحي بنسبة (١,٢%).
- انخفاض حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (٢٠,٥%).
- ارتفاع قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (٢٧,١%).
- ارتفاع محدود في حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (٢%).
- انخفاض الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (٠,٧%).

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام ٢٠٠٩ قد بلغ ما مقداره (٩٦٠٧,٣) مليون دينار، مقابل (٩٣٤٩,٨) مليون دينار للعام ٢٠٠٨، وبنسبة نمو مقدارها (٢,٨%).

فيما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨ ما مقداره (٥,٦%)، وما نسبته (٦,٦%) في العام ٢٠٠٧.

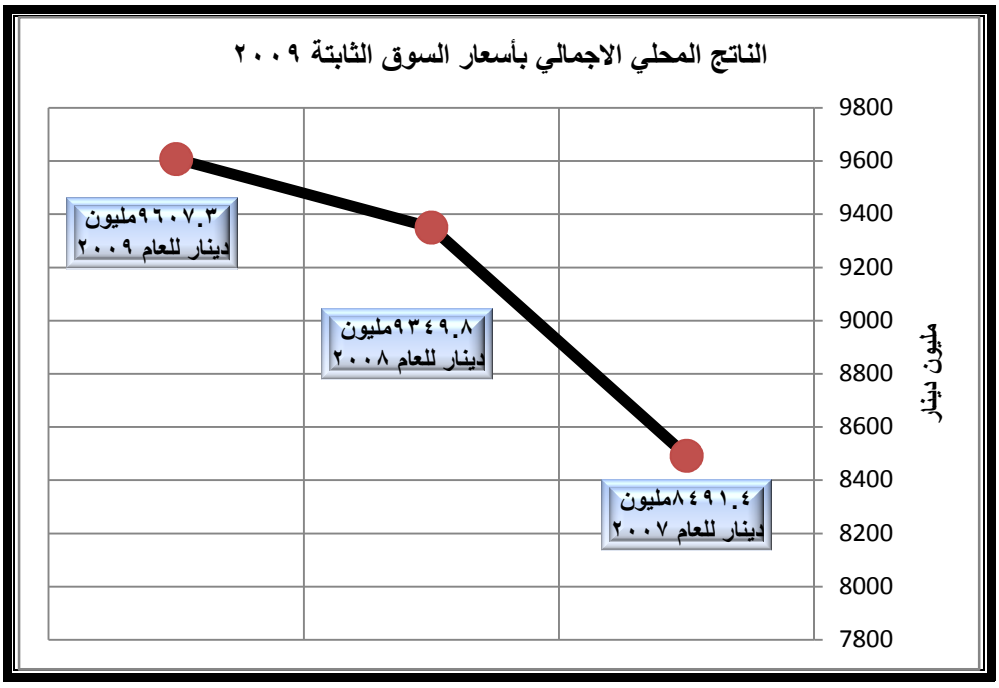

وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠٠٩ على نمو معظم القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة نمو قطاع الإنشاءات (١٤%)، قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (١٢,٨%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٧,١%)، قطاع العقارات بنسبة (٣,٩%)، قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (٣,٣%)، قطاع الكهرباء والمياه بنسبة (٢,٦%)، قطاع الصناعة بنسبة (٢,٤%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (١,٧%)، قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (١,٤%)، فيما **تراجعت** نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٠٩ لقطاع التعدين بما مقداره (٢٨,٦%)، وكذلك **تراجعت** نسبته لقطاع خدمات المال والتأمين بنسبة (٣,٦%).

» وفيما يلي رسم إيضاحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها:

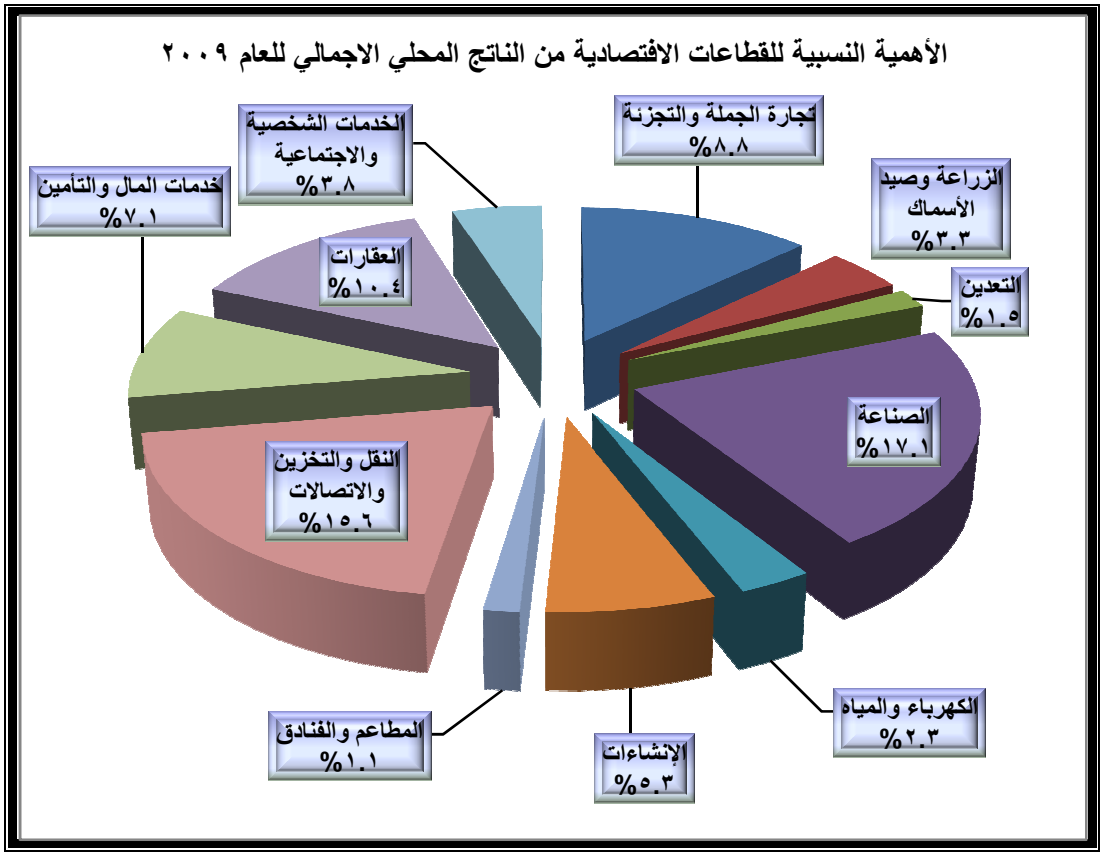

المالية العامة:

أولا:الإيرادات والمنح الخارجية:

انخفض إجمالي قيمة الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية المتحققة خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما مجموعه (٤٥٢٦,٢) مليون دينار، مقابل (٤٧٣٩,٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بتراجع مقداره (٢١٣) مليون دينار وبنسبة انخفاض (٤,٥%).

فيما ارتفع حجم الإيرادات المحلية لتبلغ خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (٤١٩٢,٨) مليون دينار مقابل (٤٠٢٠,٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨ ، بزيادة (١٧١,٩) مليون دينار وبنسبة مقدارها (٤,٢%)، وقد تأتى الارتفاع في الإيرادات

المحلية بشكل رئيس نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي (١٢٦) مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار (٤٦,٧) مليون دينار.

في حين بلغت قيمة المساعدات الخارجية المتحققة فعلياً في العام ٢٠٠٩ ما مقداره (٣٣٣,٤) مليون دينار، بانخفاض بلغت نسبته (٥٣,٥%) مقارنة بحجم المنح الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ حينذاك (٧١٨,٣) مليون دينار.

أما حجم الإيرادات الضريبية فقد بلغ خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٢٨٨٤) مليون دينار بارتفاع نسبته (٤,٥%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٢٧٥٨) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبية	٢٠٠٨ (فعلي)	٢٠٠٩ (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	٦٠٣,٤	٧٦٤,٦	٢٦,٧
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	١٦٩٠,٥	١٦٩٨,٢	٠,٥
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائب الجمركية)	٣٠٦,٩	٢٨٩,٨	٥,٥ –
الضرائب الإضافية	٥٣,٦	٤٩,٧	٧,٢ –
الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)	١٠٣,٦	٨١,٧	٢١,١ –
المجموع	٢٧٥٨	٢٨٨٤	٤,٥

وتتمثل الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع الحصيلة الضريبية في كل من الضرائب على الدخل والأرباح بشكل ملحوظ وبنسبة (٢٦,٧%) والتي شكلت ما نسبته (٢٦,٥%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، والضريبة العامة على المبيعات بشكل طفيف مقداره (٠,٥%) وشكلت ما نسبته (٥٨,٨%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، فيما سجلت الضرائب الجمركية تراجعاً نسبته (٥,٥%) وشكلت ما نسبته (١٠%)، كما انخفض مقدار ضريبة بيع العقار بنسبة (٢١,١%) وشكلت ما نسبته (٢,٨%) من إجمالي الإيرادات الضريبية، وكذلك انخفض حجم الضرائب الإضافية بنسبة (٧,٢%) وشكلت ما نسبته (١,٧%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام ٢٠٠٩.

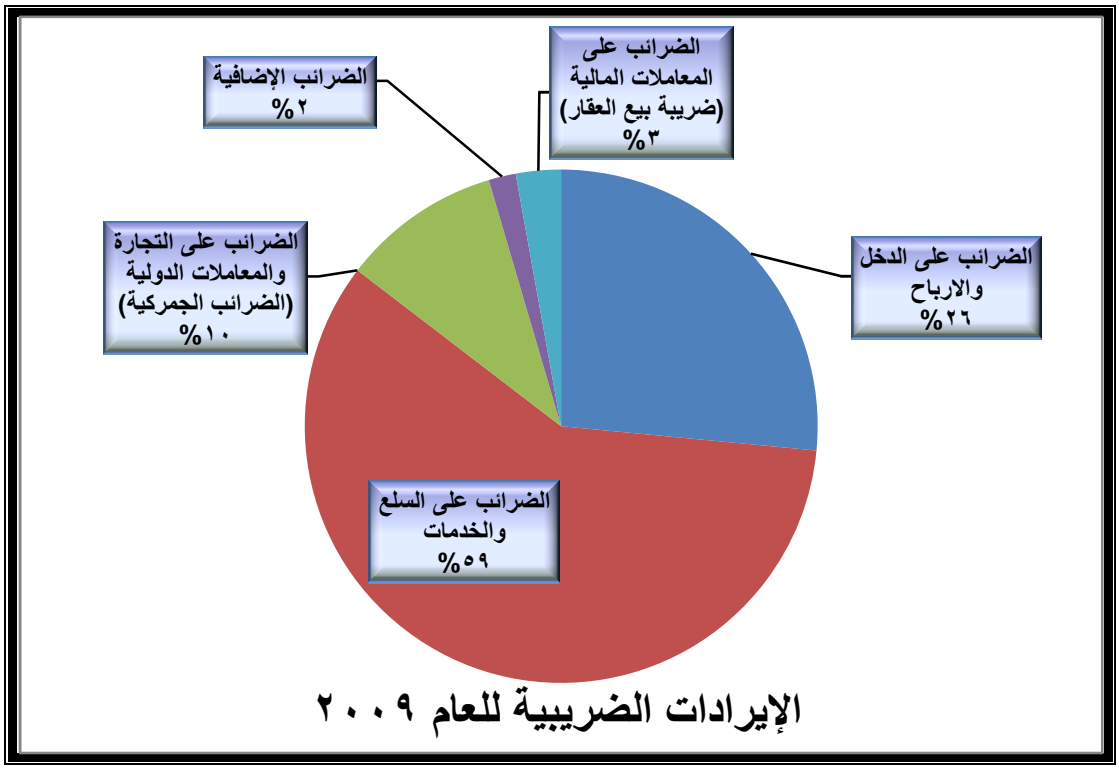

ثانيا: إجمالى الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما قيمته (٥٩٧٦) مليون دينار، مقابل (٥٤٣١,٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨ مسجلا بذلك زيادة مقدارها (٥٤٤,١) مليون دينار ونسبتها (١٠%) .

فقد بلغ حجم النفقات الجارية خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (٤٥٣٦,٦) مليون دينار مقابل (٤٤٧٣,٤) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، أي بزيادة مقدارها (٦٢,٩) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (١,٤%).

أما النفقات الرأسمالية، فقد ارتفعت أيضاً وبشكل ملموس لتصل إلى (١٤٣٩,٧) مليون دينار للعام ٢٠٠٩ بزيادة مقدارها (٤٨١,٢) مليون دينار وبنسبة (٥٠,٢%)، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٩٥٨,٥) مليون دينار.

ويعزى الارتفاع في النفقات الجارية إلى ازدياد مخصصات الجهاز العسكري وفاتورة التقاعد ورواتب الجهاز المدني، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية السنوية في هذه النفقات والزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في

الجهازين المدني والعسكري ضمن إطار إجراءات شبكة الأمان الاجتماعي التي تـــم تنفيذها خلال العام ٢٠٠٩.

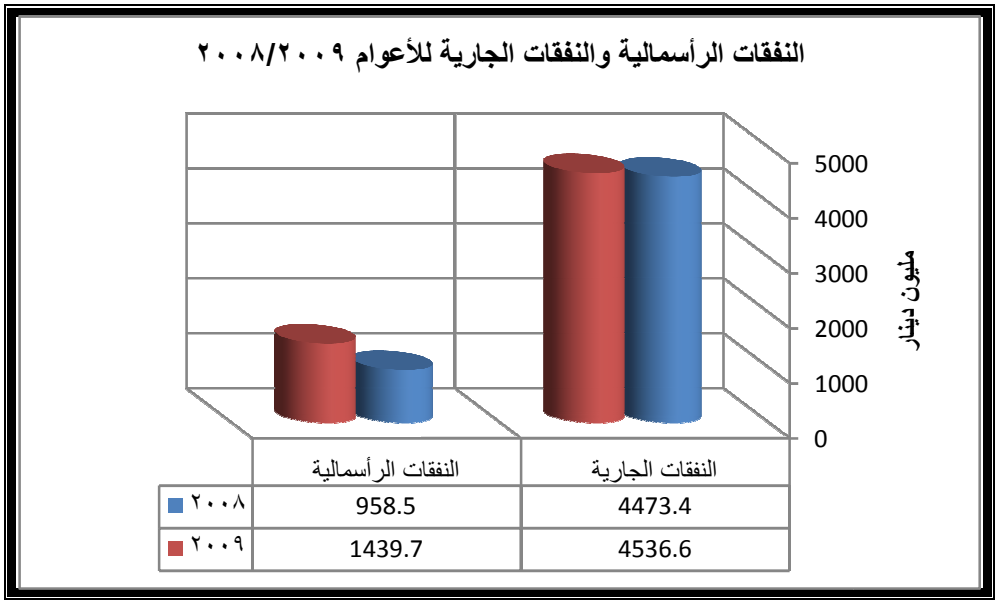

ثالثا: العجز المالي:

وكنتيجة طبيعية للتطورات التي طرأت على كل مـــن الإيـــرادات المحليـــة والمنح الخارجية والنفقات العامة خلال العام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل عجز مالي فـــي الموازنة العامة للدولة بلغ (١٤٤٩,٨) مليون دينار، بارتفاع غير مسبوق عن العجز المسجل خلال العام ٢٠٠٨ بفارق (٧٥٧,١) مليون دينار وبزيادة نسبتها (١١٠%)، والذي بلغ في حينه (٦٩٢,٧) مليون دينـــار. وإذا مـــا تـــم اســـتثناء المســـاعدات الخارجية، فان العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (١٧٨٣,٢) مليون دينـــار للعـــام ٢٠٠٩، مقابل (١٤١١) مليون دينار للعام ٢٠٠٨.

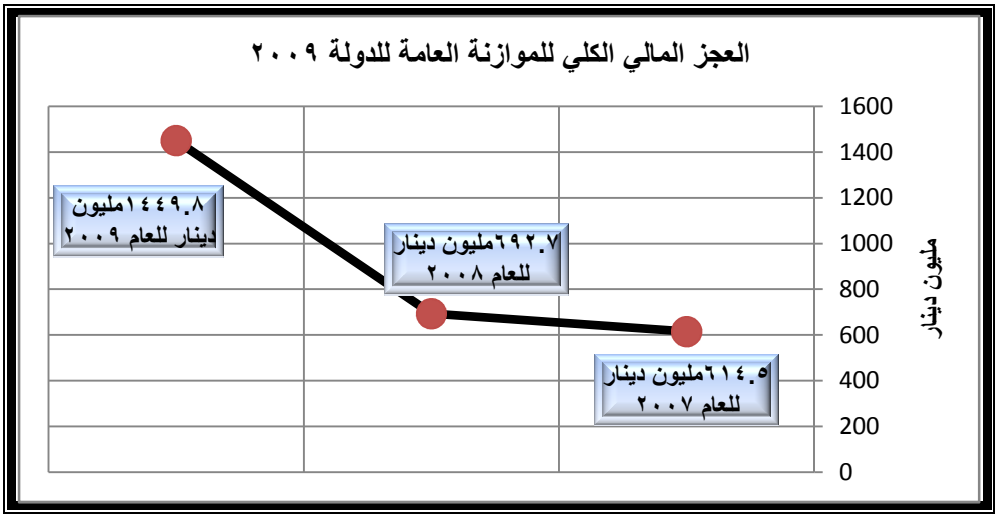

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) في نهاية العام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٣٨٦٩) مليون دينار أو ما نسبته (٢٣,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٩، مقابل (٣٦٤٠,٢) مليون دينار أو ما نسبته (٢٤,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٨، أي بزيادة مقدارها (٢٢٨,٨) مليون دينار وبنمو نسبته (٦,٢%).

ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية، فان البيانات تشير إلى أن نسبة الديون المقيمة بالدولار الأمريكي والين الياباني والدينار الكويتي واليورو احتلت المراكز الأولى من إجمالي رصيد الدين الخارجي وبنسب بلغت (٣٤,٤%)، (٢٦%)، (١٨,٣%)، (١٠,٨%) على التوالي في نهاية العام ٢٠٠٩.

وبخصوص خدمة الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول)، فقد بلغت قيمته خلال العام ٢٠٠٩ نحو (٣٨٨,٩) مليون دينار، منها (٢٨٤,٨) مليون دينار أقساط و(١٠٤,١) مليون دينار فوائد.

وقد كان لتغير أسعار العملات العالمية أثر متواضع على رصيد المديونية الخارجية خلال العام ٢٠٠٩، حيث انخفض أسعار كل من الين الياباني والدينار الكويتي مقابل الدينار الأردني، في حين ارتفع أسعار كل من اليورو والجنيه الإسترليني ووحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار الأردني.

أثر التغير في أسعار صرف العملات العالمية والحركات مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:
(مليون دينار)

العملة	رصيد العام ٢٠٠٨	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) / المسحوبات (+)	رصيد العام ٢٠٠٩
يورو	٤١٧,٤٨	+ ١٤,٤٣	- ١٣,٧٢	٤١٨,١٩
ين ياباني	١٠٨٥,٩٤	- ٦,٠٦	- ٧٤,٩٩	١٠٠٤,٨٩
جنيه إسترليني	٦,٧٧	+ ٠,٦٤	- ٢,٠٦	٥,٣٦
وحدة حقوق السحب	٨٩,٦٣	+ ٢,٣٩	+ ٩٠,٣٨	١٨٢,٤
دينار كويتي	٧٤٢,١٩	- ٢٧,٩٤	- ٧,١٠	٧٠٧,١٥
باقي العملات	١٢٩٨,١٥	+ ١,٧٩	+ ٢٥١,٠٤	١٥٥٠,٩٧
المجموع	**٣٦٤٠,١٦**	**- ١٤,٧٥**	**٢٤٣,٥٥**	**٣٨٦٨,٩٦**

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام ٢٠٠٩ حوالي (٩١٣) مليون دولار أمريكي أو ما يعادل (٦٤٨) مليون دينار أردني، توزعت على النحو التالي:

- قروض البنك الدولي بقيمة (٣٩٣) مليون دولار أمريكي لتمويل كل من قطاع الخدمات الاجتماعية والتعليم ودعم ميزان المدفوعات.
- قروض صندوق النقد العربي بقيمة (١٤٠) مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات.
- قروض الصندوق العربي للإنماء بقيمة (١٠٥) مليون دولار لتمويل قطاع الطاقة.
- قرض من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة (١٠٠) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.
- قرض مقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة (١٠٠) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.
- قرض من بنك الإعمار الألماني بقيمة (٣٦) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.
- قرض من الصندوق الكويتي بقيمة (٢٩) مليون دولار لتمويل قطاع الطاقة.
- قرض من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة (١٠) مليون دولار أمريكي لتمويل قطاع الطاقة.

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة خلال العام ٢٠٠٩ نحو (٥٣٦,٦) مليون دينار، وكما هو موضح تالياً:

المصدر	المبلغ المسحوب (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٣٧,٥	٤٤,٢
صندوق النقد العربي	٩٨,٨	١٨,٤
بنك الإستثمار الأوروبي	٥٠,٤	٩,٤
القروض الفرنسية	٤٠,١	٧,٥
الصندوق العربي للإنماء	٣١,٧	٥,٩

ألمانيا	٢٤,٨	٤,٦
البنك الإسلامي للتنمية	٢١,٣	٤
الصندوق السعودي	٩,٤	١,٨
جهات أخرى	٢٢,٦	٤,٢
المجموع	**٥٣٦,٦**	**١٠٠**

ب- المديونية الداخلية:

بلغ صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (٥٧٩١) مليون دينار أو ما نسبته (٣٥,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٩، مقابل (٤٩١١) مليون دينار أو ما نسبته (٣٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٨، وبارتفاع بلغت قيمته (٨٨٠) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (١٨%).

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في العام ٢٠٠٩ بحوالي (١٢٤٧) مليون دينار، وارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي (٣١١) مليون دينار.

ج- مجموع الدين العام:

أسفرت التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠٠٩، إلى ارتفاع صافي الدين العام عن مستواه خلال العام ٢٠٠٨ بحوالي (١١٠٩) مليون دينار وبنسبة (١٣%) ليصل إلى ما قيمته (٩٦٦٠) مليون دينار أو ما نسبته (٥٩,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٩، مقابل ما نسبته (٥٦,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٨ ، أي بارتفاع مقداره (٢,٨) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المديونية	٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
الخارجية	٣٦٤٠,٢	٢٤,٢	٣٨٦٩	٢٣,٩
الداخلية	٤٩١١	٣٢,٦	٥٧٩١	٣٥,٧
صافي الدين العام	**٨٥٥١,٢**	**٥٦,٨**	**٩٦٦٠**	**٥٩,٦**

خامساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي قيمة العوائد التراكمية للتخاصية ما مجموعه (١٧٢٣,٤) مليــون دينار في نهاية العام ٢٠٠٩ ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠,١
شركة الملكية الأردنية	٢٨٥,٥
شركة الأسمنت الأردنية	٧٩,٨
شركة البوتاس العربية	١٣٤
شركة الفوسفات	٨١,٤
أكاديمية الطيران المدني	٤,١
شركة توليد الكهرباء المركزية	١١٤,٥
بيع أسهم شركة توزيع كهرباء اربد	٧٣,٧
الشركات الأخرى	١٠,٤
المجموع	**١٧٢٣,٤**

أما عن استخدامات عوائد التخاصية، فقد تم استخدام حــوالي (١٧١٤,١) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

طبيعة الاستخدام	القيمة (مليون دينار)
شراء ومبادلة وإعادة هيكلة ديون	١٥٦٢,٧
أمانات عوائد التخاصية	٦,٥
استرداد ضمانات سندات بريدي	١٥٦,٧ –
سداد قروض وفوائد الملكية الأردنية – ضريبة الدخل والمبيعات	١٠١,٣
سداد ضريبة الدخل والمبيعات عن شركة الملكية الأردنية	١,٣
مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	٤٠
تمويل مشاريع تنموية أخرى	١٥١,١
مشاريع صناديق الإسكان المدني والعسكري	٢٦,٥
تسديد أقساط قروض (صندوق الإسكان)	١٨,٦ –
المجموع	**١٧١٤,١**

في ضوء المصادر والاستخدامات المذكورة سابقاً، يصبح الموقف المـــالي الإجمالي لحساب التخاصية حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، على النحو التالي:

البيـــــــــان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	١٧٢٣,٤
صافي الاستخدامات	١٧١٤,١
الرصيد	**٩,٣**

التجارة الخارجية السلعية:

بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية، بشـــقيها الصـــادرات والمســـتوردات، للمملكة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (١٤,٥) مليار دينار، بانخفاض بلغت نسبته (١٨%)، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ (١٧,٦) مليار دينار.

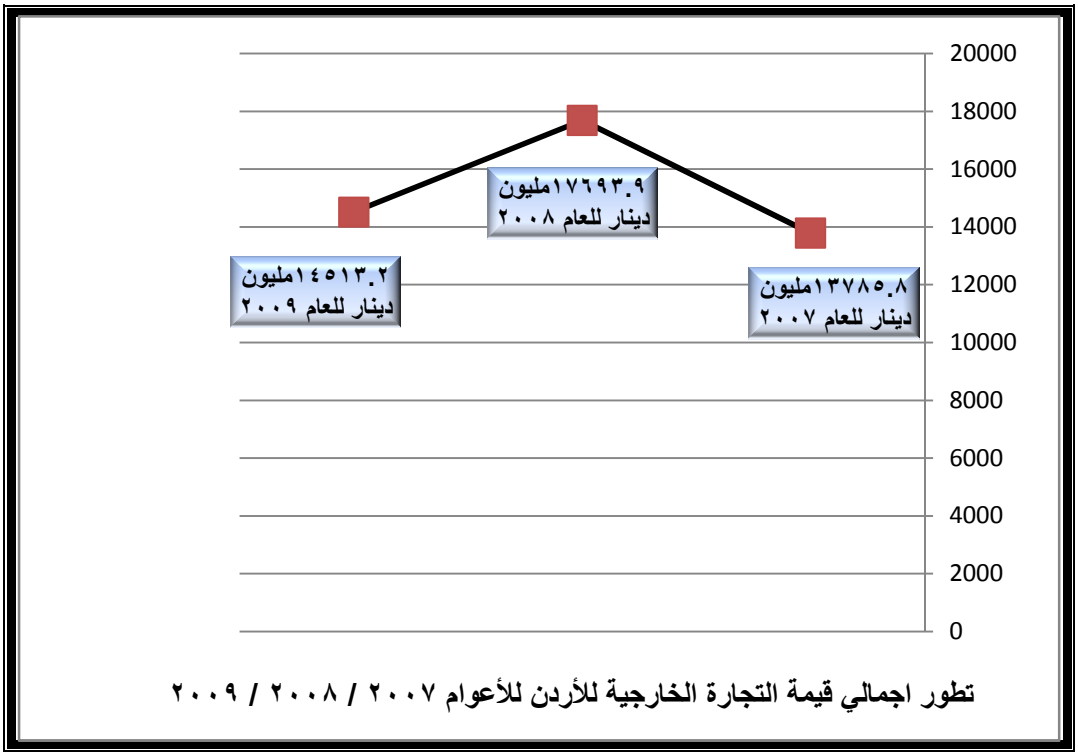

تطور اجمالي قيمة التجارة الخارجية للأردن للأعوام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

أولا: الصادرات الوطنية:

تراجع حجم الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما قيمته (٣٥٧٣,٣) مليون دينار، بانخفاض بلغت نسبته (١٩,٤%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٤٤٣١,١) مليون دينار .

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٤,٧%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٩، في حين شكلت ما نسبته (٢٥%) للعام ٢٠٠٨.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

توزعت الصادرات الوطنية الأردنية إلى مجموعات جغرافية متعددة خلال العام ٢٠٠٩، كان أهمها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٥١,٧%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (٢٤,٦%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٧,٤%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٣%).

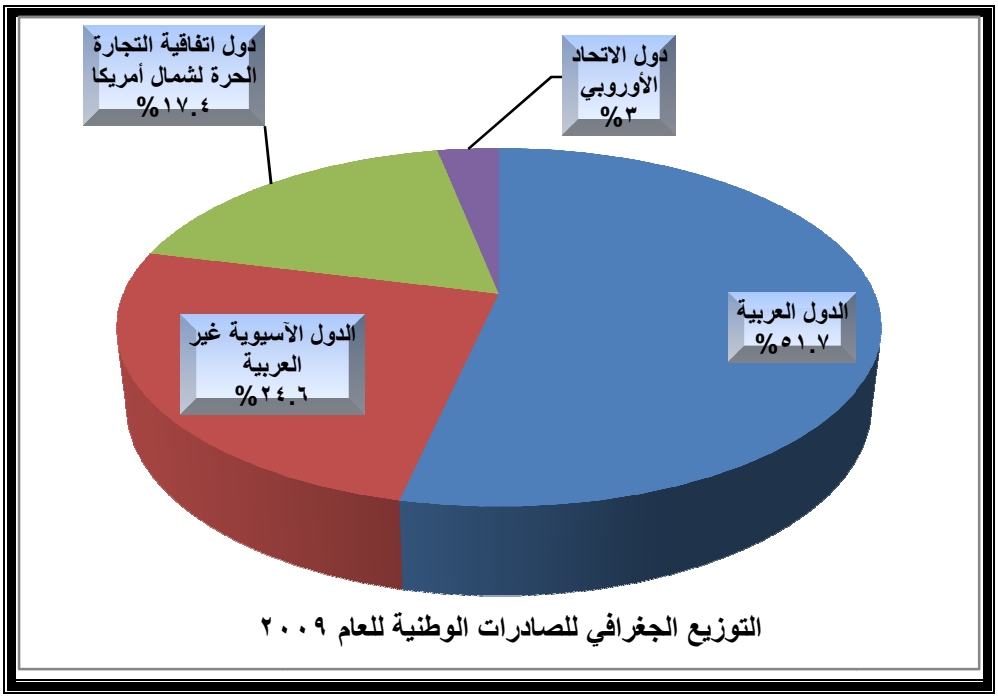

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام ٢٠٠٩

ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

توزعت هيكلة التركيب السلعي للصادرات الوطنية على عدة مجموعات من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية التي شكلت ما نسبته (٢٤,٧%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (٢١,٦%)، ومن ثم مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بما نسبته (١٧,٦%)، وما نسبته (١٤,٤%) لمجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (١١,٣%)، وما نسبته (٥,٧%) للآلات ومعدات النقل، و(١,٧%) لمجموعة المشروبات والتبغ، ثم مجموعة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة بنسبة (٠,٥%)، وأخيراً مجموعة الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية بما نسبته (٠,٢%).

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٩ لتصل إلى ما مجموعه (٩٤٦,٤) مليون دينار بتراجع نسبته (٢١,٣%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (١٢٠١,٩) مليون دينار.

وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (٦,٥%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٩ ، فيما شكلت ما نسبته (٦,٨%) للعام ٢٠٠٨.

ثالثاً: المستوردات السلعية:

على غير العادة التي جرت عيها السنوات الماضية، تراجعت قيمة المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠٠٩ لتصل إلى ما مجموعه (٩٩٩٣,٥) مليون دينار بنسبة انخفاض مقدارها (١٧,١%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (١٢٠٦٠,٩) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٦٨,٨%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٩، فيما شكلت ما نسبته (٦٨,٢%) للعام ٢٠٠٨.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

تصدرت الدول العربية ما نسبته (٣١,٧%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن، فيما تلتها البلدان الأخرى بنسب متفاوتة كالدول الآسيوية غير العربية التي

شكلت ما نسبته(٢٩,٥%)، دول الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢١,٧%)، دول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) بنسبة (٧,٤%)، بقية الدول الأوروبية (٥,٧%)، وشكلت دول أمريكا الجنوبية (كالبرازيل والأرجنتين) ما نسبته (٢,٥%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام ٢٠٠٩.

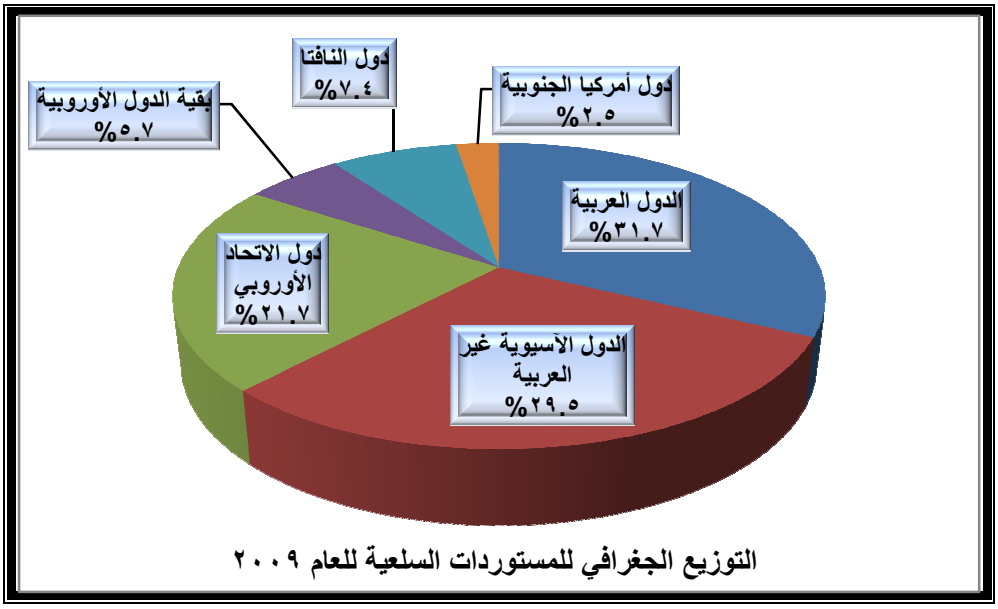

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للعام ٢٠٠٩

ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

انقسم التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠٠٩ إلى عدة مجموعات سلعية، كان أهمها الآلات ومعدات النقل بنسبة (٢٦,٢%)، الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة (١٧,٨%)، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والمصنوعات المطاطية والخشب عدا الأثاث بنسبة (١٧,٥%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (١٤,٦%)، المواد الكيماوية بنسبة (١٠,٧%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية بنسبة (٧,٤%)، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بنسبة (١,٧%)، الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية بنسبة (١,١%)، وشكلت مجموعة المشروبات والتبغ ما نسبته (١%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠٠٩.

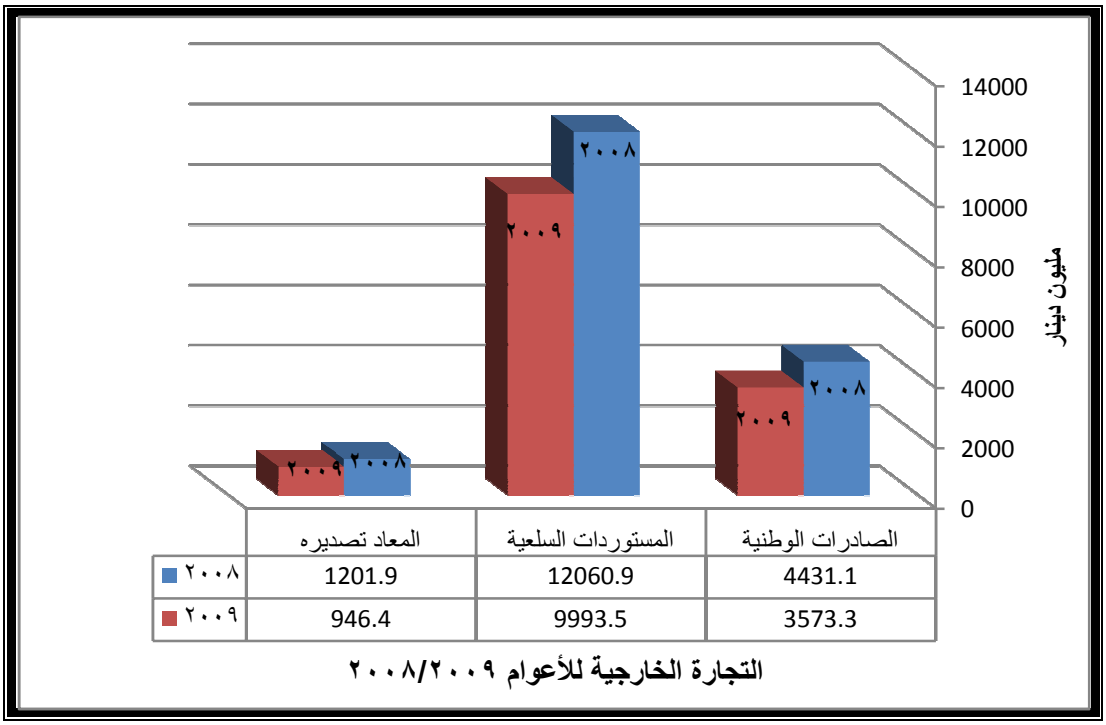

التجارة الخارجية للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

يُلاحظ مما تقدم أن هنالك انخفاضا ملموساً في مختلف محاور التجارة الخارجية الأردنية، ويمكن وصف هذا الانخفاض (بالدخيل) كون التجارة الخارجية الأردنية خلال السنوات العديدة الماضية اتسمت بالنمو والارتفاع المتواصل بمختلف فئاتها، ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض أتى بشكل متزامن لمختلف محاور التجارة الخارجية وبنسب متقاربة كانت (١٩,٤% و٢١,٣% و١٧,١%) لكل من الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها والمستوردات على التوالي، مما يشير إلى أن السبب الرئيس لهذا الانخفاض ليس خللاً في السوق المحلي، بل هو نتيجة لتراجع حجم الطلب والعرض العالمي وانخفاض الأسعار العالمية للعديد من السلع من بلدان منشأها خلال العام ٢٠٠٩ وذلك كنتيجة طبيعية لتراجع أسعار النفط عما كان عليه في العام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٩، فقد حظي بطبيعة الحال بتراجع ملموس بلغت نسبته (١٤,٨%)، وكان قد انخفض أيضاً خلال العام ٢٠٠٨ بنسبة (١٤%)، مما يبشر بمسار تصحيح تدريجي متوازن إن دل على شيء فإنما يدل على نجاعة السياسات والاستراتيجيات التجارية التي من شأنها خلق نوع من التوازن الاقتصادي بشتى مناحيه.

هذا وقد بلغ الحجم الكلي لعجز الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٥٤٧٣,٨) مليون دينار، فيما بلغ خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٦٤٢٧,٩) مليون دينار.

التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠٠٨ /٢٠٠٩

التصنيف	العام ٢٠٠٨		العام ٢٠٠٩		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	٤٤٣١,١	٢٥	٣٥٧٣,٣	٢٤.٧	١٩,٤-
السلع المعاد تصديرها	١٢٠١,٩	٦.٨	٩٤٦,٤	٦.٥	٢١,٣-
المستوردات	١٢٠٦٠,٩	٦٨.٢	٩٩٩٣,٥	٦٨.٨	١٧,١-
المجموع	١٧٦٩٣,٩	١٠٠	١٤٥١٣,٢	١٠٠	
العجز التجاري	٦٤٢٧,٩	----	٥٤٧٣,٨	----	١٤,٨-

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

تراجع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما مجموعه (١٨٢٠,٥) مليون دينار، بانخفاض نسبته (١٩,٧%)، مقارنة بإجمالي حجم تلك المشاريع خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٢٢٦٨) مليون دينار. وقد بلغ حجم الاستثمارات التي لا تندرج ضمن القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، وإنما استفادت من قانون الاستثمار رقم (٦٨) لسنة (٢٠٠٣) خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (٣٩) مليون دينار أردني – وبذلك يصبح حجم الاستثمار الكلي المستفيد من قوانين الاستثمار خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته (١٨٥٩) مليون دينار.

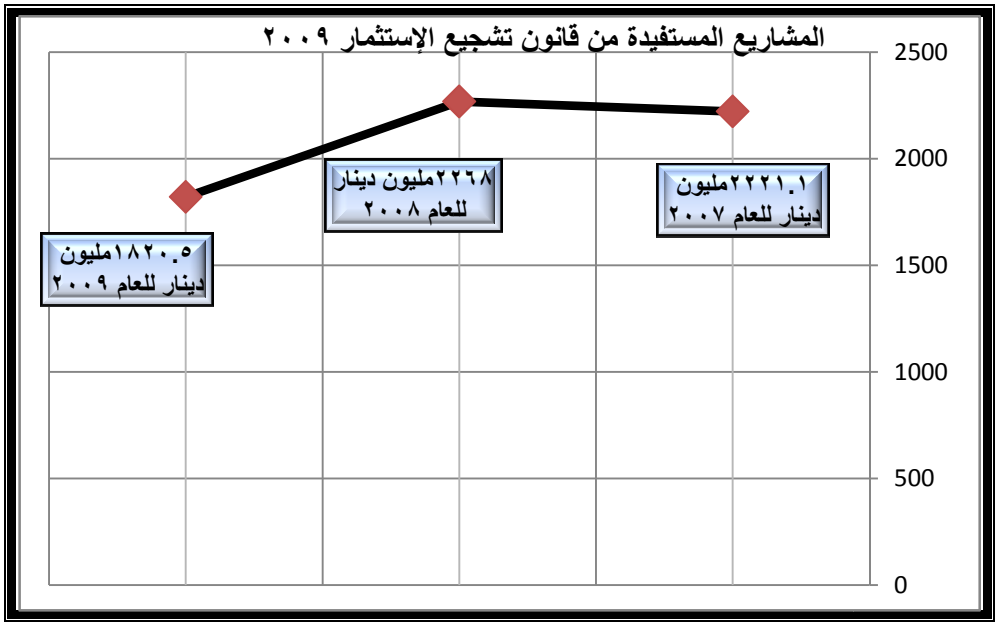

ويعود تراجع قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى انخفاض حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠٠٩ في قطاع الفنادق بنسبة ملحوظة بلغت (٧٥,٣%)، وكذلك انخفاض حجم هذه المشاريع في قطاع النقل المتخصص بنسبة (١٧,٨%).

القطاع	٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي
الصناعة	١٠٧٣,٦	٤٧,٣	١٤٤٢	٧٩,٢
الفنادق	٦٨٨,٦	٣٠,٤	١٧٠	٩,٤
الزراعة	١٢,٩	٠,٦	٤٠	٢,٢
المستشفيات	٤٥	٢	٦٣	٣,٤
التسلية والترويح السياحي	٢٨,٧	١,٢	٣٥	١,٩
النقل المتخصص	٨٥,٨	٣,٨	٧٠,٥	٣,٩
أخرى	٣٣٣	١٤,٧	---	---
المجموع	٢٢٦٨	%١٠٠	١٨٢٠,٥	%١٠٠

فيما ارتفع في الوقت ذاته حجم المشاريع في كل من قطاع الزراعة بنسبة (٢١٠%) خلال العام ٢٠٠٩، وقطاع المستشفيات بنسبة (٤٠%)، وقطاع الصناعة بنسبة (٣٤,٣%)، وقطاع التسلية والترويح السياحي بنسبة (٢٢%).

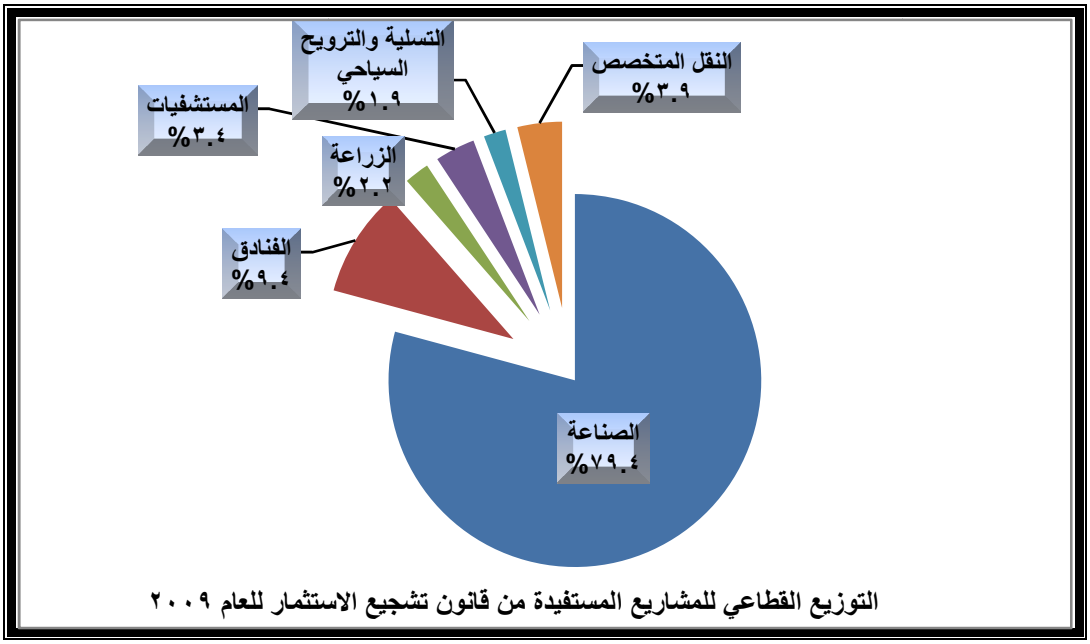

التوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للعام ٢٠٠٩

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لـــدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما قيمته (٥١٧,٢) مليـــون دينـــار مقابل (٨٣٢,٨) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بفـــارق (٣١٥,٦) مليـــون دينـــار وبتراجع نسبته (٣٧,٩%).

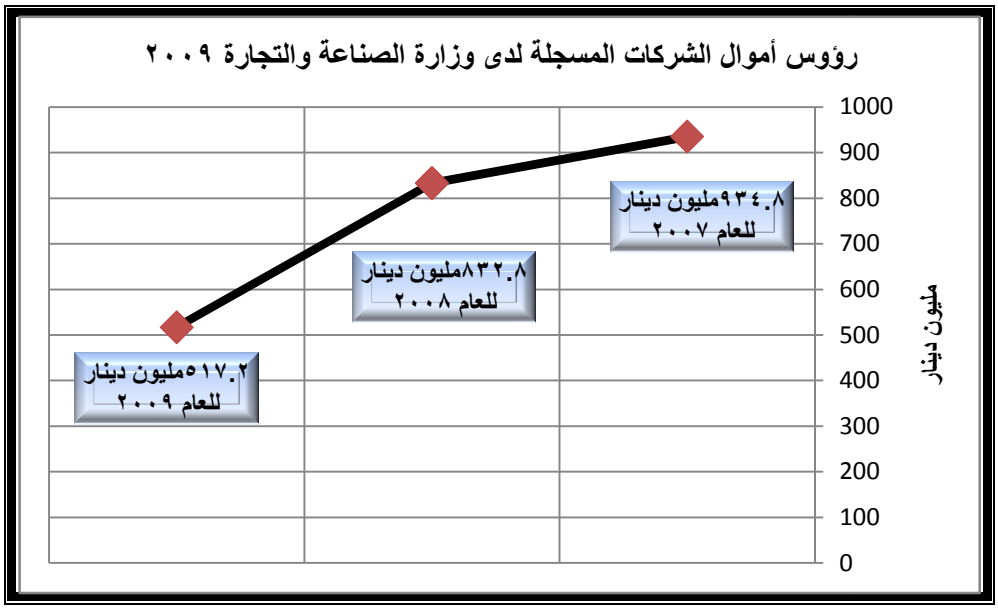

وكنتيجة طبيعية لانخفاض حجم رؤوس الأموال المسجلة، فقد اخفض كـــذلك عدد الشركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجـــارة خـــلال العـــام ٢٠٠٩ ليبلغ (٧٧٤٩) شركة ومؤسسة، بانخفاض نســـبته (٣,٩%) مقارنـــة بعـــدد الشركات والمؤسسات المسجلة خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ (٨٠٦٤) شركة ومؤسسة.

القطاع	٢٠٠٨			٢٠٠٩			نسبة التغير لرؤوس الأموال(%)
	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	
التجارة	٣١١٥	١٠٦,٤	١٢,٨	٢٧٠٠	٧٨,٩	١٥,٣	– ٢٥,٨
الصناعة	١٣٣٥	١١١,٩	١٣,٥	١٤٣٨	١٥٣,١	٢٩,٦	٣٦,٨
الزراعة	٦٥١	١٥١,٩	١٨,٢	٥٩٣	١٦١,٦	٣١,٢	٦,٣
المقاولات	٣٣٩	٨٦,٨	١٠,٤	٢٩٤	٢٠,٥	٤	٧٦,٣–
الخدمات	٢٦٢٤	٣٧٥,٨	٤٥,١	٢٧٢٤	١٠٣,١	١٩,٩	٧٢,٥–
المجموع	٨٠٦٤	٨٣٢,٨	١٠٠	٧٧٤٩	٥١٧,٢	١٠٠	٣٧,٩–

ويُعزى تراجع إجمالي حجم رؤوس الأموال المسجلة في العام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاضها مقارنة بالعام ٢٠٠٨ في كل من قطـــاع المقـــاولات بنســـبة (٧٦,٣%)، وقطاع الخدمات بنسبة (٧٢,٥%)، وقطاع التجارة بنسبة (٢٥,٨%).

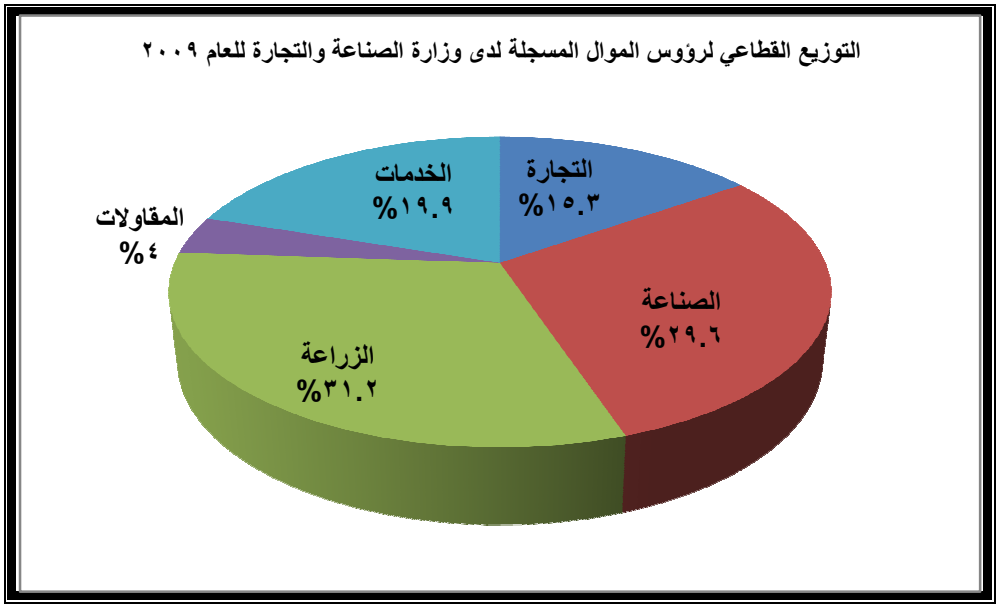

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتـــاج الصـــناعي (١٩٩٩=١٠٠) للعـــام ٢٠٠٩ ما مقداره (١٥٥,٨) نقطة مقابل (١٥٨,٣) نقطة للعام ٢٠٠٨ بتراجع نسبته (١,٦%).

وقد توزع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي على الآتي:

أولاً: الصناعات التحويلية:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية خلال العام ٢٠٠٩ مـــا مقداره (١٦٥,١) نقطة، بنمو نسبته (١,٣%) مقارنه بما مقداره (١٦٣) نقطة للعـــام ٢٠٠٨.

وشكلت الصناعات التحويلية أهمية نسبية مقدارها (٨٢,٥%).

(١٠٠=١٩٩٩)

أبرز الصناعات التحويلية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٨	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	معدل التغير (%)
المـــواد الغذائيـــة والمشروبات	١٥,٣٩٦	١٦١,١	١٩٦,٤	٢٢
المنتجات النفطية المكررة	١٤,٧١٣	١٢٠,٦	١٠٨,٦	١٠ –
الأسمدة	١٠,٦٦٥	١٠٤,٧	٩٨,٣	٦,١ –
الأدوية	٤,٤٣٦	٢٢٧,١	٢٤٧,٣	٨,٩
الاسمنت والجير	٣,٣٠٩	١٥٤,٣	١٣٧,٣	١١ –
مجموع الصناعات التحويلية	٨٢,٥٢٥	١٦٣	١٦٥,١	١,٣

ثانياً: الصناعات الاستخراجية:

بلغ الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية خلال العـــام ٢٠٠٩ (٧٤,٣) نقطة مقابل (١٠٤,١) نقطة في العام ٢٠٠٨ بانخفاض نسبته (٢٨,٦%).

وقد شكلت الصناعات الاستخراجية أهمية نسبية مقدارها(١١%).

(١٠٠=١٩٩٩)

الصناعات الاستخراجية	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٨	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	معدل التغير (%)
اســـتخراج الـــنفط والغاز الطبيعي	٠,٣٥٧	٨٠	٨٦,٢	٧,٧
استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار	٠,٣٩٣	٧٠	٥٢,٥	٢٥ –
الفوسفات	٥,٤١٤	١٠٢,٢	٨٥,٧	١٦,١ –
البوتاس	٤,٨٦٣	١١٠,٧	٦٢,٤	٤٣,٦ –
مجموع الصناعات الاستخراجية	١١,٠٢٧	١٠٤,١	٧٤,٣	٢٨,٦ –

ثالثاً: إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة:

بلغ الرقم القياسي لكميات إنتاج إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة ما مقداره (١٧٥,٧) نقطة خلال العام ٢٠٠٩، بتراجع نسبته (٨%) مقارنة بما مقداره (١٩١,١) نقطة في العام ٢٠٠٨.

وقد شكلت إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة أهمية نسبية مقدارها (٦,٤%).

الرقم القياسي العام:

وعليه، يمكن تلخيص الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي (١٩٩٩=١٠٠) للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، على النحو التالي:

(١٩٩٩=١٠٠)

الصناعات	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٨	الرقم القياسي للعام ٢٠٠٩	معدل التغير (%)
التحويلية	٨٢,٥	١٦٣	١٦٥,١	١,٣
الاستخراجية	١١	١٠٤,١	٧٤,٣	٢٨,٦ -
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	٦,٤	١٩١,١	١٧٥,٧	٨ -
الرقم القياسي العام	**١٠٠**	**١٥٨,٣**	**١٥٥,٨**	**١,٦ -**

بورصة عمان:

ودعت بورصة عمان العام ٢٠٠٩ بتراجع ملحوظ في مختلف أنشطتها المالية، فقد أدت ضخامة تأثيرات الأزمة العالمية إلى انكماش السيولة وتبخر استثمارات العديد من المؤسسات المالية، ودفعت العديد من المستثمرين غير الأردنيين إلى القيام بتسييل محافظهم في بورصة عمان، والتوجه بأموالهم لتغطية مراكزهم المكشوفة في أسواق بلدانهم، مما كثف من عمليات العرض دون وجود طلب يقابله، الأمر الذي هبط بمستويات الأسعار بصورة ملحوظة.

كما كان لشح السيولة وحالة الخوف التي ألمت بالمستثمرين المحليين حتى على مستوى الأجهزة الاستثمارية في البنوك المحلية، سبباً في هبوط أداء البورصة كحالة طبيعية، وقد كان صغار المستثمرين "الضحية الكبرى" لعمليات الهبوط هذه،

حيث نتج عنها فقدان مدخراتهم في البورصة، خاصة أن أغلبهم لم يكن يتمتع بالدراية الكافية للتعامل مع المستجدات التي ألمت بالاقتصاد العالمي والوطني على حد السواء.

ويرى مراقبون أن تحسن أداء البورصة يمكن أن يتم من خلال رفع سقوف التمويل على الهامش لشركات الوساطة بهدف زيادة القوة الشرائية ودفع السوق للحاق بركب أسواق المنطقة، إلى جانب ضرورة تعديل تعليمات هيئة الأوراق المالية بحيث يُسمح بتطبيق (نظام المودع لديه) بهدف ضمان حقوق شركات الوساطة، وخصوصا البنوك، لحمايتها من أي حجوزات قد تأتي على العملاء. فمن شأن هذا النظام أن يسمح للبنك بشراء أسهم لأحد المستثمرين أو الشركات، لتظهر ملكيته باسم البنك، ما يوفر للبنك فرصة التصرف فيها، في حال تخلف الشخص عن السداد، مقابل ضمانات يدفعها المستثمر للبنك، أو في حال تم الحجز على ذلك الشخص.

إحصاءات البورصة:

انخفض حجم التداول بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٩٦٦٥,٣) مليون دينار، مقابل (٢٠٣١٨) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بتراجع نسبته (٥٢,٤%)، فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى ما مجموعه (٦٠٢٢,٥) مليون سهم بازدياد نسبته (١٠.٦%) مقارنة بعدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠٠٨ والذي بلغ في حينه (٥٤٤٢,٣) مليون سهم. أما عدد العقود المنفذة فقد انخفض ليصل إلى (٢٩٦٤,٦) ألف عقد خلال العام ٢٠٠٩ بتراجع نسبته (٢١,٥%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ (٣٧٨٠,٩) ألف عقد.

وانخفض كذلك المعدل اليومي لحجم التداول خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٣٨,٨) مليون دينار بنسبة مقدارها (٥٣,١%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ حينذاك (٨٢,٩) مليون دينار.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان، فقد ارتفع ليصل إلى (٢٧٢) شركة خلال العام ٢٠٠٩، مقابل (٢٦٢) شركة مدرجة بنهاية العام ٢٠٠٨، بفارق (١٠) شركات، وبنمو نسبته (٣,٨%).

وبخصوص القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام ٢٠٠٩ فقد انخفضت لتصل إلى (٢٢٥٢٦,٩) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (١١,٣%)، مقابل (٢٥٤٠٦,٣) مليون دينار للعام ٢٠٠٨.

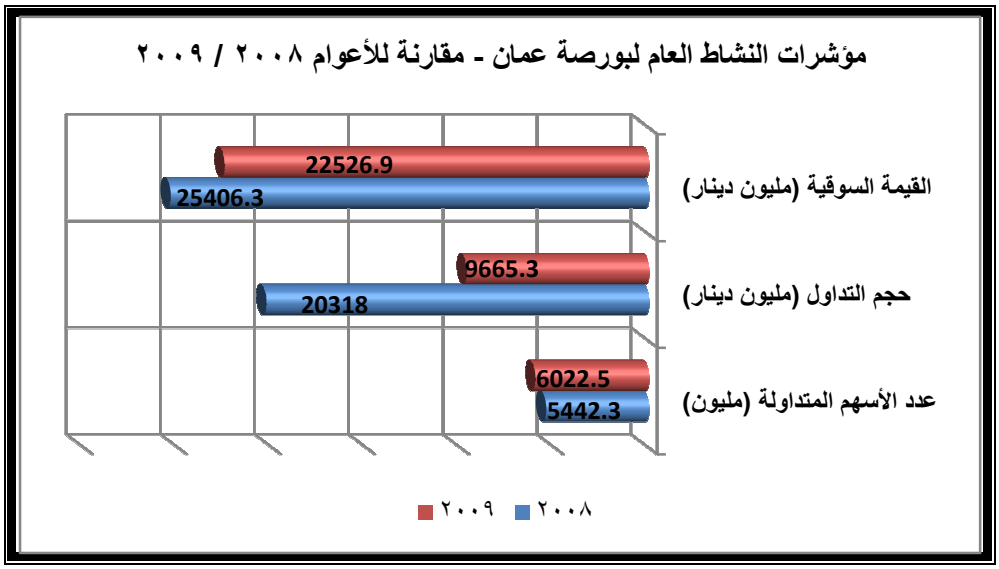

ومن الجدير بالذكر أن حجم الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام ٢٠٠٩ قد تراجع بشكل كبير ليصل إلى ما قيمته (٢١٣٥,٥) مليون دينار بتراجع نسبته (٤٩,٣%) مقارنة بقيمة الأسهم المشتراة منهم خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٤٢١٩,٨) مليون دينار، وقد شكلت الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين ما نسبته (٢٢%) من حجم التداول الكلي. وبالمقابل انخفضت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٢١٣٩,٣) مليون دينار بتراجع نسبته (٤٥,٢%) مقارنة بحجم الأسهم المباعة خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ قيمتها حينذاك (٣٩١٠) مليون دينار. وبالتالي فقد انخفض صافي الاستثمار غير الأردني في بورصة عمان ليصل إلى (- ٣,٨) مليون دينار بنسبة (١٠١,٢%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٣٠٩,٨) مليون دينار.

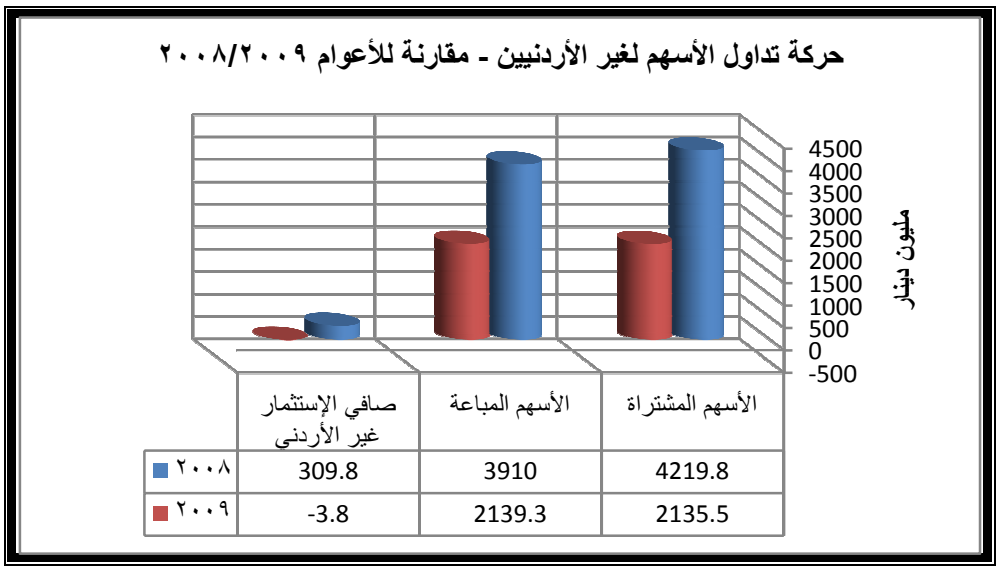

نشاط ميناء العقبة:

بلغ عدد السفن التي أمت ميناء العقبة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٢٩٠٠) سفينة بانخفاض نسبته (٤,١%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميناء خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة حينذاك (٣٠٢٤) سفينة.

وفيما يتعلق بحجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام ٢٠٠٩، فقد انخفض كذلك ليصل إلى ما مجموعه (١٤,٢) مليون طن، مقابل (١٦,٩) مليون طن خلال العام ٢٠٠٨، أي بانخفاض بلغ (٢,٧) مليون طن، وبما نسبته (١٥,٩%).

وقد استحوذ نصيب المستوردات من إجمالي حجم المناولة في العام ٢٠٠٩ ما مقداره (٨,٣) مليون طن، مقابل (٩,١) مليون طن خلال العام ٢٠٠٨ وبانخفاض نسبته (٨,٧%). أما حجم مناولة الصادرات فقد بلغ (٥,٨) مليون طن بتراجع نسبته (٢٤,٦%) مقارنة بحجم مناولة الصادرات خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٧,٧) مليون طن.

وفيما يتعلق بحركة الحاويات الصادرة والواردة عبر ميناء الحاويات في العقبة، فقد بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٩ من فئة (٤٠) قدم ما مجموعه (١٢٢٥٨٦) حاوية، بزيادة نسبتها (٢٤%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٩٨٧٩٠) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٨ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩٤٣٥٣) حاوية، بزيادة نسبتها (٣,١%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة (٩١٥١٥) حاوية.

أما الحاويات الواردة عبر ميناء العقبة خلال العام ٢٠٠٩ من فئة (٤٠) قدم، فقد بلغ عددها (١٢٢٠١٣) حاوية، بزيادة ملحوظة مقدارها (١٨,٩%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة حينذاك (١٠٢٥٦٩) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الواردة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٩ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩٠٩٧٤) حاوية، مقابل (٩٣٢٩٧) حاوية خلال العام ٢٠٠٨، وبتراجع نسبته (٢,٤%).

وبخصوص السفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام ٢٠٠٨ فقد بلغ عددها (١٣٢) سفينة، بنمو نسبته (٢٨,١%) مقابل (١٠٣) سفن خلال العام ٢٠٠٨. كما بلغ عدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن (٤٧,٤) ألف سائح بازدياد نسبته (١٥%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن

خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ حينذاك (٤١,٢) ألف سائح. وقد انخفض إجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين من خلال ميناء العقبة في العام ٢٠٠٩، لتصل إلى (٩٢٣,٦) ألف راكب، بانخفاض نسبته (٢٢,٨%) مقارنة بأجمالي عدد الركاب خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (١,١) مليون راكب.

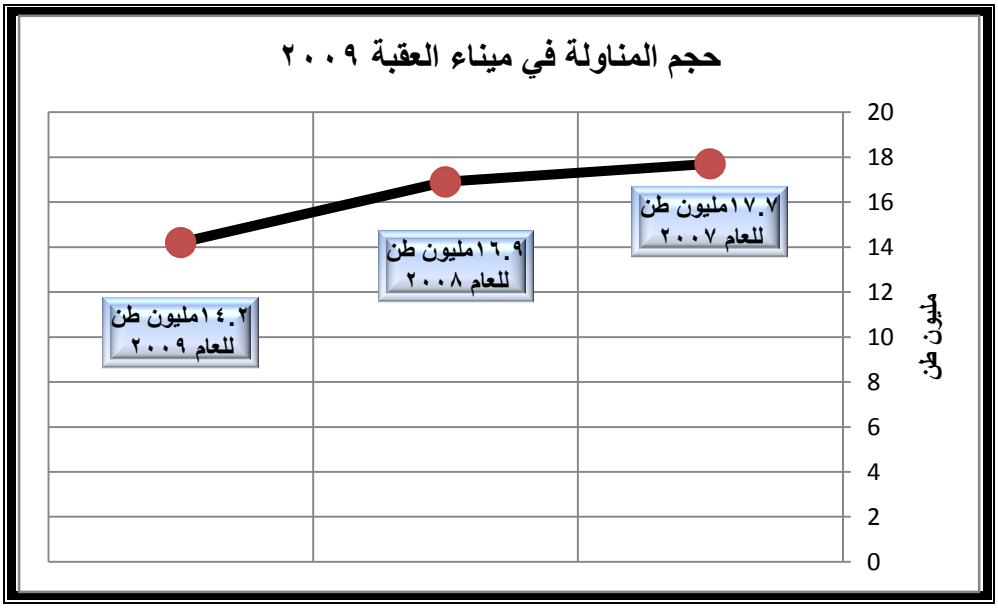

النشاط السياحي:

انخفض إجمالي قيمة عائدات القطاع السياحي خلال العام ٢٠٠٩ بشكل طفيف لتصل إلى ما مجموعه (٢٠٦٤) مليون دينار بتراجع قيمته (٢٥) مليون دينار، وبما نسبته (١,٢%)، مقارنة بقيمة عائداته خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (٢٠٨٩) مليون دينار.

وقد بلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٧,٠٨٤,٥٥٢) زائر بنسبة انخفاض مقدارها (٠,٢%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠٠٨ والذي بلغ نحو (٧,١٠٠,٤٨٣) زائر، وفيما يتعلق بحركة سياحة المبيت فقد ارتفع عدد زوار المبيت ليصل إلى (٣,٧٨٨,٨٩١) زائر بنسبة ارتفاع مقدارها (١,٦%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام ٢٠٠٨ والذي بلغ في حينه (٣,٧٢٨,٧٢٤) زائر. فيما انخفض عدد زوار اليوم الواحد خلال العام ٢٠٠٩ إلى ما مجموعه (٣,٢٩٦,٦٦٠) زائر بنسبة مقدارها (٢,٢%) مقارنة بعدد زوار اليوم الواحد خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٣,٢٩٥,٦٦٠) زائر.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠٠٩، فقد بلغ ما قيمته (٧٥٥,٤) مليون دينار، بنمو نسبته (٦%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠٠٨ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٧١٢) مليون دينار.

وتشير البيانات إلى أن الدخل السياحي المتأتي من دول الخليج العربي خلال العام ٢٠٠٩ بلغ (٣٩٩,٤) مليون دينار بنمو نسبته (٢,٧%) مقارنة بالدخل المتأتي من هذه الدول خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٣٨٩) مليون دينار. كما بلغت العائدات السياحية المتأتية من الأردنيين المغتربين حوالي (٥٨٥,٧) مليون دينار في العام ٢٠٠٩ مقابل(٥٦٥,٢) مليون دينار في العام ٢٠٠٨ وبنسبة ارتفاع مقدارها (٣,٦%). فيما انخفض الدخل المتأتي من الدول العربية الأخرى ليبلغ (٥٠٣,٤) مليون دينار بتراجع نسبته (٢,٥%) مقارنة بقيمته خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ حينذاك (٥١٦,٤) مليون دينار. أما الدخل المتأتي من السياح الأجانب فقد بلغ ما مجموعه (٥٧٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩ مقابل (٦١٧,٧) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨ وبنسبة انخفاض مقدارها (٧%).

هذا وقد ارتفع معدل الإقامة للسياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٥) ليال، مقابل (٤,٣) ليلة في العام ٢٠٠٨، وبنمو نسبته (١٦,٢%).

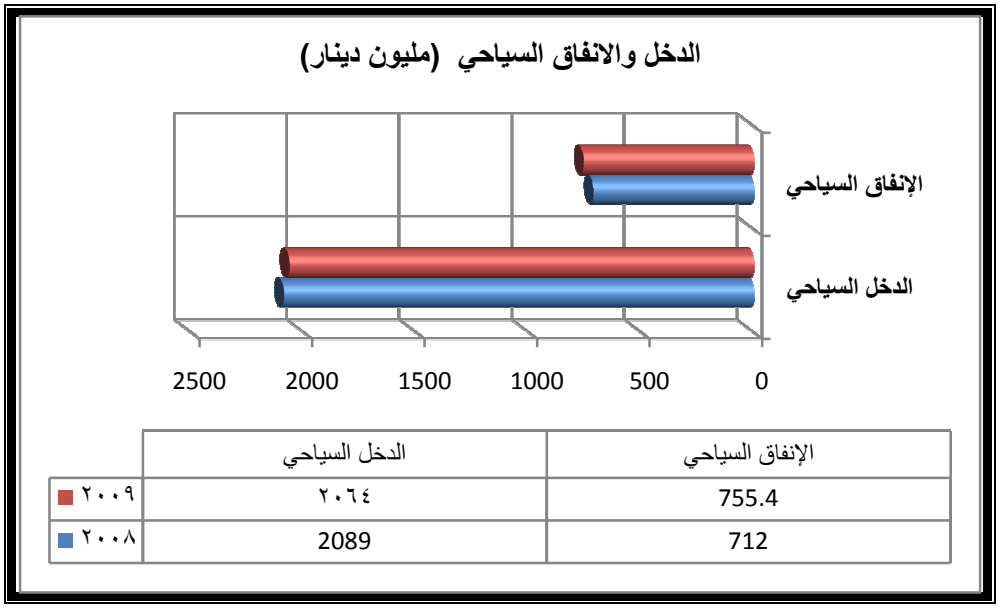

نشاط سوق العقار:

انخفض حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠٠٩ بشكل ملموس ليصل إلى ما قيمته (٤,٧) مليار دينار، بتراجع نسبته (٢٠,٥%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠٠٨ والبالغ في حينه (٥,٩) مليار دينار.

وقد بلغت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٢٧٠,٣) مليون دينار، بانخفاض نسبته (٢٨,٧%) مقارنة بمجموعها خلال العام ٢٠٠٨، والبالغة حينذاك ما قيمته (٣٧٩,١) مليون دينار. واحتلت مديرية تسجيل أراضي شمال عمان المرتبة الأولى بإيرادات بلغت قيمتها (٥١,١) مليون دينار، تلتها مديرية تسجيل أراضي شرق عمان بقيمة (٣٨,٣) مليون دينار، ثم مديرية تسجيل أراضي جنوب عمان بقيمة (٣٣,٣) مليون دينار، وأخيراً احتلت مديرية أراضي غرب عمان المرتبة الرابعة بإيرادات قيمتها (٢٩,٦) مليون دينار.

أما عدد بيوعات الأراضي والشقق للمستثمرين غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٩، فقد بلغت (٤٨١٠) معاملة، منها (١٨٨٩) معاملة للشقق و(٢٩٢١) معاملة للأراضي، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات نحو (٢٧١,١) مليون دينار، توزعت على (١٥٤,٥) مليون دينار للشقق، و(١١٦,٦) مليون دينار للأراضي.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى ببيوعات غير الأردنيين بمجموع (١٤٠٠) مستثمراً، تلتها الجنسية الكويتية بمجموع (١٢١٩) مستثمر، ومن ثم الجنسية السعودية بمجموع (٤٠٢) مستثمراً. أما من حيث القيمة، فقد احتلت الجنسية العراقية أيضاً المرتبة الأولى بحجم مقداره (١٣٧,٣) مليون دينار، تلتها الجنسية الأمريكية بمبلغ (١٩,٨) مليون دينار، ومن ثم الجنسية السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة (١٨,٥) مليون دينار، وأخيراً الجنسية الكويتية بقيمة (١٥,٢) مليون دينار.

وقد بلغ إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠٠٩ (٨٣) ألف معاملة، توزعت على (٣٢,٨) ألف معاملة في محافظة العاصمة بنسبة مقدارها (٤٠%)، و(٥٠,١) ألف معاملة لباقي المحافظات بنسبة (٦٠%). كما توزعت معاملات البيع في العاصمة عمان على (١٥,٣) ألف معاملة للشقق، و(١٧,٤) ألف معاملة للأراضي، في حين توزعت معاملات البيع في باقي محافظات المملكة على (٥,٩) ألف معاملة للشقق و(٤٤,١) ألف معاملة للأراضي.

هذا وقد بلغ عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٢١٣٧٠) شقة، بلغت مساحتها نحو (٢,٩) مليون متر مربع، في حين بلغ عدد

الشقق المباعة خلال العام ٢٠٠٨ (٢١١٨٤) شقة بمساحة بلغت نحو (٣) مليون متر مربع.

الشيكات المرتجعة:

لا تزال ظاهرة الشيكات المرتجعة وتفاقم آثارها السلبية تؤرق مضاجع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحد من نموها والارتقاء بمستوى أدائها المنشود، وبالرغم من الإجراءات العديدة والتشديدات المتواصلة التي يفرضها البنك المركزي الأردني، فقد واصل مجموع قيم الشيكات المرتجعة بشكل عام خلال العام ٢٠٠٩ ارتفاعه ليصل إلى (٢١٢٨,٤) مليون دينار بزيادة قيمتها (٣,٩) مليون دينار وبنمو نسبته (٠,٢%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠٠٨ والبالغة (٢١٢٤,٥) مليون دينار.

ولكن إذا ما تم مقارنة نسبة نمو الشيكات المرتجعة خلال السنوات الماضية يتضح أن نسبة نموها للعام ٢٠٠٩ كانت محدودة للغاية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغت نسبة نموها في العام ٢٠٠٨ ما مقداره (٥١,٢%)، وخلال العام ٢٠٠٧ بما نسبته (٧٦,٢%).

وتنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول **يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد** والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (١٣٤٤,٢) مليون دينار، بنمو نسبته (٢٧,١%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة حينذاك (١٠٥٦,٩) مليون دينار. في حين بلغت نسبة نموها خلال الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ ما مقداره (٤٤,١% و٤٨,٣%) على التوالي. وبذلك يتضح هنا أيضاً انخفاضا ملحوظاً في مقدار نموها خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالسنوات الأخيرة الماضية.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (٣,٨%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠٠٩ ، فيما شكلت ما نسبته (٢,٦%) للعام ٢٠٠٨.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات **المعادة لأسباب فنية أخرى** والتي بلغت قيمتها (٧٨٤,٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩، بانخفاض نسبته (٢٦,٥%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٨ والبالغة في حينه (١٠٦٧,٩) مليون دينار.

وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠٠٩، فقد انخفض ليصل إلى (٣٤,٨) مليار دينار مقابل (٤٠,١) مليار دينار خلال العام ٢٠٠٨ ، أي بانخفاض مقداره (٥,٣) مليار دينار ونسبته (١٣,٣%).

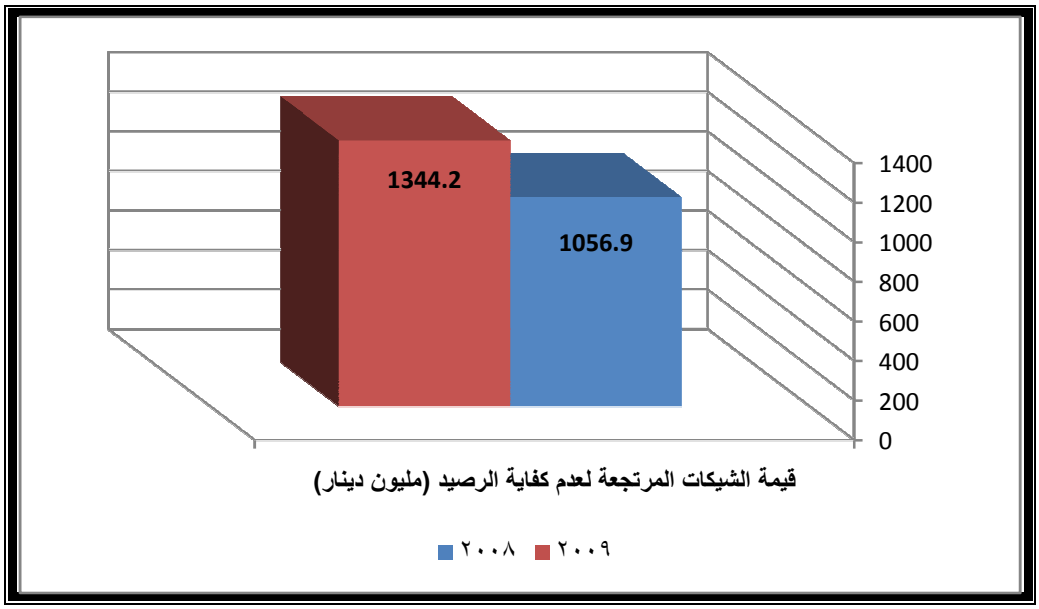

التسهيلات الائتمانية:

بالرغم من استمرار وتعمق مستوى تشدد البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات لمختلف الأنشطة الاقتصادية والفردية خلال العام ٢٠٠٩، وما كان لها من آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة ذلك، إلا أن حجم هذه التسهيلات ما يزال بارتفاع ولكن بتسارع يقل بكثير عن تسارع نسب نموها خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ما مجموعه (١٣٣١٧,٢) مليون دينار، مقابل (١٣٠٤٤,٣) مليون دينار للعام ٢٠٠٨، بزيادة قيمتها (٢٧٢,٩) مليون دينار وبنمو نسبته (٢%).

في حين بلغ حجم نمو هذه التسهيلات (٢٦%) و(١٥,٧%) و(١٥,٤%) خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي. وبذلك يتضح أن نسبة نمو التسهيلات خلال العام ٢٠٠٩ كانت أقل بكثير مما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة الماضية.

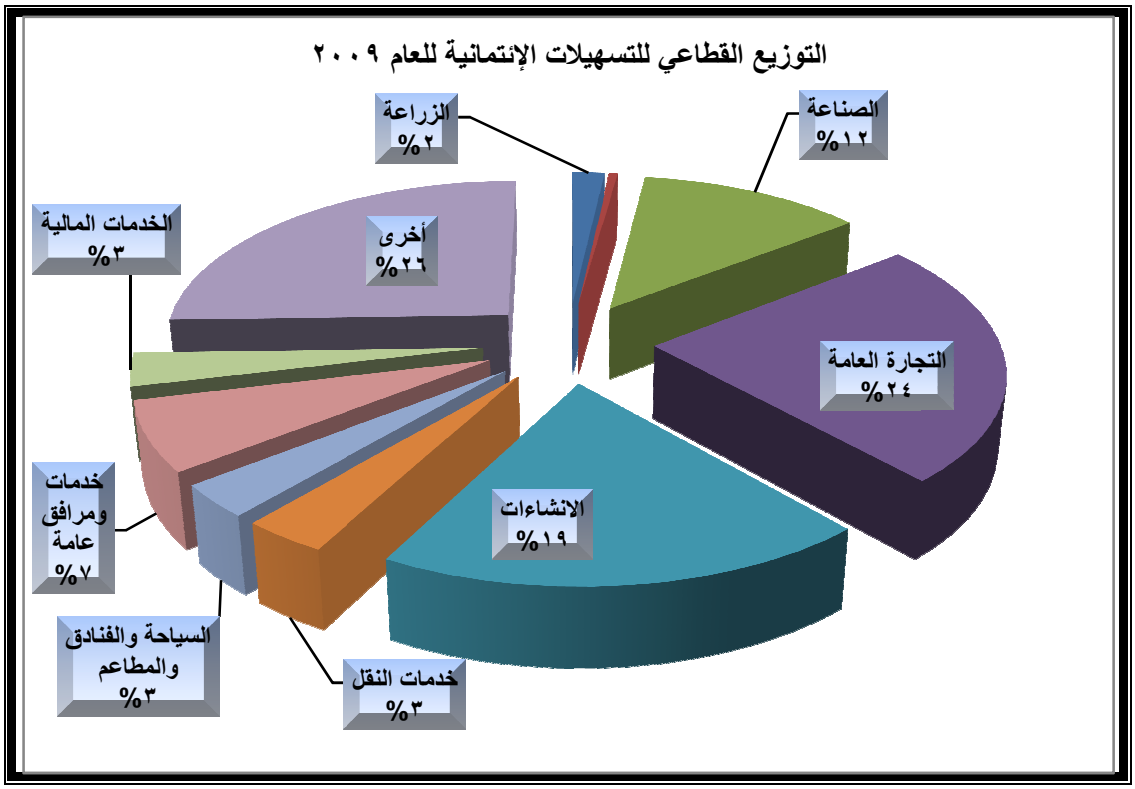

يشير الشكل الموضح أعلاه إلى استمرار استحواذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنسبة (٢٤%) من مجموع هذه التسهيلات، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على ما نسبته (١٩,٣%)، ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة (١٢,٢%)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (٦,٨%)، وقطاع الخدمات المالية بنسبة (٣,٢%) من مجموع التسهيلات الإئتمانية خلال العام ٢٠٠٩.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى انخفاض الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠٠٩ ليصل إلى (١١٨,٥) نقطة، مقابل (١١٩,٣) نقطة خلال العام ٢٠٠٨، وبتراجع لم يسبق له مثيل خلال السنوات الماضية بلغت نسبته (٠,٧%). في حين كان قد وصل خلال العام ٢٠٠٨ إلى (١٣,٩%) و(٤,٧%) في العام ٢٠٠٧.

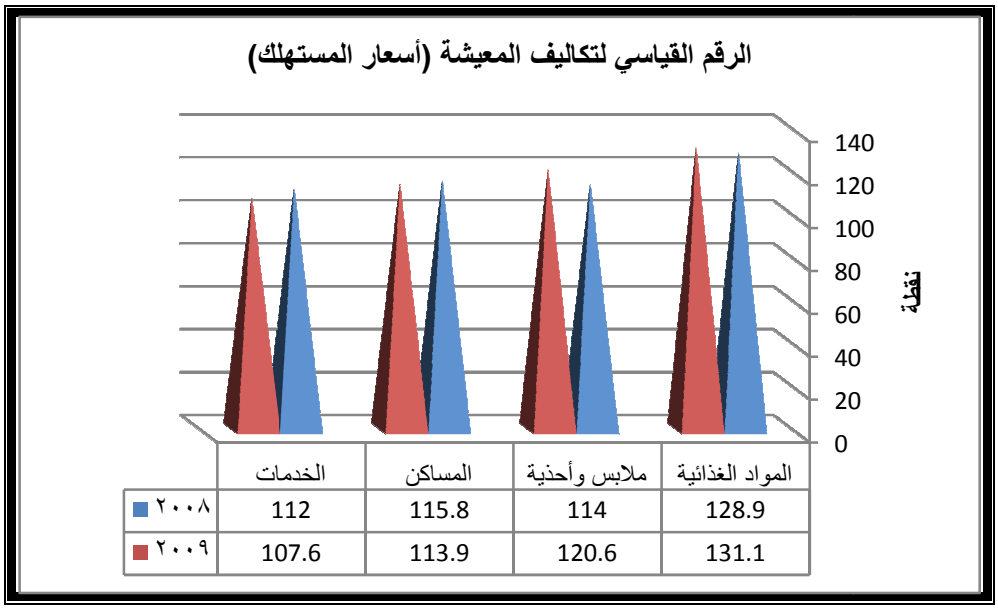

ويأتي هذا الانخفاض الملحوظ نتيجة لانخفاض العديد من الأسعار العالمية لمجموعة من السلع والخدمات خلال العام ٢٠٠٩ وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض الأسعار العالمية النفط الذي أدى إلى انخفاض نسبي في كلف إنتاج مختلف السلع والخدمات.

فيما يلي جدول تفصيلي يبين بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العامين ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨:

البند	الأهمية النسبية (%)	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة التغير (%)
المواد الغذائية، وهي:	***٣٦,٦***	***١٢٨,٩***	***١٣١,١***	***١,٧***
– الحبوب ومنتجاتها	٣,٨	١٣٥,١	١٤٩,٢	١٠,٤
– اللحوم والدواجن	٧,٨	١٢٩,٦	١٣٦,٤	٥,٢
– الأسماك ومنتجات البحر	٠,٨	١١٥,٤	١١٣,٥	– ١,٦
– الألبان ومنتجاتها والبيض	٣,٨	١٤٩,٧	١٤٥,٤	– ٢,٨
– الزيوت والدهون	١,٧	١٦٢	١٦١,٨	– ٠,١
– الفواكه	٢	١٣٦,٩	١٢٩	–٥,٧
– الخضروات	٣,٥	١٣٧,٥	١٢٩,٦	–٥,٧
– السكر ومنتجاته	٢,٥	١٠٩,٦	١١٧	٦,٧
– التبغ ومنتجاته	٣,٥	١٠٩,٩	١١١,٥	١,٤
– المشروبات والمرطبات	١,١	١١٠,٧	١٠٩,٨	–٠,٨
– مواد غذائية أخرى	٥,٦	١١٨	١٢٠	١,٦
ملابس وأحذية، وهي:	***٤,٩***	***١١٤***	***١٢٠,٦***	***٥.٧***
– ملابس	٣,٩	١١٤,٢	١٢٠	٥

– أحذية	١	١١٣,٢	١٢٣	٨,٦
المساكن، وهي:	***٢٦,٧***	***١١٥,٨***	***١١٣,٩***	***-١,٦***
– السكن وملحقاته	١٥,٩	١٠٣,٧	١٠٥,٥	١,٧
– الوقود والإنارة	٦	١٥٢,٨	١٣٥,٨	-١١,١
– الأثاث والمفروشات	١,٨	١٠٨	١١٠,١	١,٩
– أخرى	٢,٩	١١٠,٢	١١٦,٦	٥,٨
السلع والخدمات الأخرى: وهي	***٣١,٦***	***١١٢***	***١٠٧,٦***	***-٣,٩***
– النقل والاتصالات	١٥,٨	١١٦,٣	١٠٣,٨	-١٠,٧
– التعليم	٧	١٠٧,٧	١١٤,٩	٦,٦
– العناية الطبية	٢,٧	١٠٦	١٠٣,٥	-٢,٣
– العناية الشخصية	٣	١١٣,٣	١١٦,٨	٣
– الثقافة والترفيه	١,٥	١٠٤,٢	١٠٦	١,٧
– أخرى	١,٣	١٠٣,٢	١٠٤,٥	١,٢
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	***١٠٠***	***١١٩,٣***	***١١٨,٥***	***- ٠,٧***

****

المراجع الرئيسة :

١. نشرة مالية الحكومة – المجلد الحادي عشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني ٢٠١٠).

٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة.

٤. المواقع الإلكترونية لكل من:
- البنك المركزي الأردني.
- بورصة عمان.
- مؤسسة الموانىء.
- دائرة الأراضي والمساحة.
- هيئة تنشيط قطاع السياحة.
- الصحف المحلية اليومية.